

طلال عوكل*

غزة داخل مثلث الدمار: الانقسام والحصار والعدوان

ترصد هذه المقالة الأحوال في قطاع غزة بعد سنة على الانقلاب الذي نفذته حركة "حماس" على السلطة الفلسطينية في 14/6/2007، وفيها عرض لحياة الناس في ظل كل من الحصار الإسرائيلي، والانقسام السياسي والأهلي الفلسطيني، والاعتداءات العسكرية الإسرائيلية اليومية على سكان القطاع. ويستنتج الكاتب أن شعبية "حماس" في صفوف الفلسطينيين في غزة تراجعت كثيراً قياساً على ما كانت عليه قبل الانقلاب، بينما تتزايد أعداد المعترضين على الطريقة التي تدير فيها "حماس" الشؤون العامة في القطاع، ولا سيما أن الحريات العامة، وخصوصاً الحريات الإعلامية، شهدت تضييقاً غير معهود في السابق.

في الرابع عشر من حزيران/يونيو 2008 مرت الذكرى السنوية الأولى للانقلاب العسكري الذي قامت به حركة "حماس" في قطاع غزة، والذي أدى إلى سيطرتها الكاملة عليه، بعد انهيار الأجهزة الأمنية للسلطة ومقارها، وشكل بداية الانقسام الكبير في الحالة الفلسطينية. واستقبل الفلسطينيون من سكان قطاع غزة، الحدث في هذا العام، بطريقتين، فقد اعتبرته حركة "فتح" ومؤيدوها والعديد من الفصائل ومنظمات المجتمع المدني والقطاعات الاجتماعية والشخصيات المستقلة، يوماً للحزن وإحياء الذكرى الأليمة، بينما تعاملت معه حركة "حماس" ومؤيدوها على أنه يوم للنصر يستحق الاحتفال. ومع ذلك امتنع الطرفان من القيام بما يؤكد هذا الاختلاف. فبعد أن وقع الانقلاب، وصف الإعلام الفتحاوي، وطيف واسع من النخب السياسية والإعلامية، ما قامت به "حماس" على أنه يرتقي إلى مستوى نكبة أخرى لم يكن الفلسطينيون ينتظرونها في أسوأ كوابيسهم، في حين تحدث إعلام الحركة عن التحرير الثاني لقطاع غزة، أي تحريره من الفساد بعد أن تم بفضل المقاومة تحريره من الاحتلال في أيلول/سبتمبر 2005، حين أكملت إسرائيل سحب قواتها ومستوطناتها من القطاع.

لم يتوقع الفلسطينيون أن يطول أمر الانقلاب إلى أن يصبح مناسبة في جدول أعمال مملوء بالمناسبات الحزينة، وخصوصاً أن تبريرات "حماس" لما قامت به، كانت تشير إلى طابع ظرفي مؤقت، إذ إن الحركة أرادت، بعد أن أعيتهما السبل، أن تضع حداً للفوضى والفلتان الأمني، وأن تطيح رموز الفساد ومؤسساته من أجل إعادة بنائها على أسس مهنية غير فصائلية، وكي تضع الأمور في نصابها، حتى تتمكن من إدارة الحكم.

وإصلاح الوضع يقتضي، بحسب "حماس"، ترجمة النتائج التي حصلت عليها في الانتخابات التشريعية، ومكنتها من تحقيق أغلبية 74 مقعداً من أصل 132 مقعداً، إلى ما يجعلها قادرة على إدارة الحكم والمؤسسة الرسمية، لكنها وجدت في "فتح" خصماً عنيداً يسلم بنتائج الانتخابات لكنه لا يسلم بأحقية السيطرة على الحكم.

ومنذ اللحظة الأولى التي ظهرت فيها نتائج الانتخابات، أخذ الصراع بين الحركتين يتصاعد، وخصوصاً بعد أن أصبحت الازدواجية أمراً واقعاً داخل السلطة ذاتها، ولم تنفع المبادرات الوطنية والعربية كلها، بما في ذلك اتفاق مكة في كانون الثاني/يناير 2007، من تحقيق تهدئة أو تسوية للصراع.

لقد اتخذ الصراع طابع الاشتباك المسلح، وانتقل، بالتدرج، إلى الاستيلاء على مقار الأجهزة الأمنية الثانوية، واغتيال بعض قادتها وكوادرها الفاعلة. ولم يكن جسم السلطة المترهل قادراً على ضبط الوضع، أو حماية المقار والقيادات، وهو ما أدى إلى ما يشبه حالة اليأس التي مهدت لانهيار شامل وكامل للأجهزة الأمنية خلال أربعة أيام فقط من الهجوم المركزي الأخير الذي شنته "القوة التنفيذية" التي شكلها وزير الداخلية السابق والقيادي في حركة "حماس" سعيد صيام، بالتعاون مع كتائب عز الدين القسام. ولقد أعلنت الحركة حينها، وفيما يشبه إعلان النصر، أنها تحظى بالأغلبية الشعبية عبر صناديق الاقتراع، وبالقوة العسكرية التي تحققت عبر الانقلاب والسيطرة بالقوة على النظام.

ولئن اختلف الفلسطينيون في توصيف ما جرى، فتحدث بعضهم عن انقلاب، وآخرون عن حسم عسكري، أو تصحيح بالقوة لأوضاع فاسدة، اعتبر الشاعر الفلسطيني محمود درويش، أن حركة "حماس" هي حركة الانتخابات الأولى والأخيرة، التي تقفل بوابات الديمقراطية تماماً بعد أن تصل عبرها إلى الحكم.

مظاهر الانقسام ومؤثراته

لقد استخدمت القوة التنفيذية وكتائب عز الدين القسام التابعة لحركة "حماس"، عنفاً مفرطاً وقاسياً في مواجهة الخصوم من رموز وقيادات وكوادر الأجهزة الأمنية وحركة "فتح". وكان مفهوماً لدى الجمهور أن "حماس" تريد "قطع رأس القط" كما يقال، وإضفاء مناخ من القوة لإخضاع الجميع، ومنع أي طرف أو شخص من العمل ضد الوضع الجديد.

ولذلك، كانت المهمة الأولى والرئيسية فوراً بعد نجاح الانقلاب، الاستيلاء على المقار والأسلحة والآليات، وملاحقة كل من يملك سلاحاً، أو عتاداً، من منتسبي الأجهزة الأمنية، ومصادرة الآليات والممتلكات الموجودة في حيازة موظفين غير متعاونين مع حركة "حماس". كما شملت الملاحقة والمصادرات مقار حركة "فتح"، وقياداتها وكوادرها وأعضائها، وتخللتها عمليات ملاحقة وتحقيقات واعتقالات وتعذيب، من أجل استلاب قوة هذه الأخيرة بعد أن جرى استلاب قوة السلطة.

وبعد يومين من الانقلاب، أصدر الرئيس محمود عباس من مقره في رام الله، مرسوماً يقضي بإقالة حكومة الوحدة الوطنية التي يرئسها القيادي في "حماس" إسماعيل هنية، وبتكليف الدكتور سلام فياض تأليف حكومة تسيير أعمال، كما أعلن حالة الطوارئ وفقاً للقانون. وفي المقابل، استمر إسماعيل هنية على رأس حكومة انسحب منها الوزراء غير المنتمين إلى حركة "حماس" التي اعتبرت أن حكومة الدكتور فياض غير شرعية، واتهمت الرئيس عباس بفقدان الصلاحية نظراً إلى انحيازه.

إن وجود حكومتين، شكل بداية تدرج كرة الثلج نحو محاولة كل طرف نزع الشرعية عن الطرف الآخر، في ظل مجلس تشريعي معطل تماماً، ولا يملك الحد الأدنى من النصاب الذي يؤهله للقيام بدوره. فقد اعتقلت قوات الاحتلال نحو أربعين عضواً من أعضاء "حماس" في المجلس التشريعي بما في ذلك رئيسه الدكتور عزيز الدويك، في حين امتنعت الكتل الأخرى من الاستجابة لدعوات انعقاد المجلس.

ولم يتغير هذا الواقع حتى حين قررت "حماس"، أن يعقد المجلس التشريعي جلسات عبر نظام الإنابة، إذ اعتبرت أن تفويض أعضاء المجلس من داخل السجون الإسرائيلية لأعضاء من خارجه، أمراً قانونياً يوفر للمجلس الحق في اتخاذ القرارات، ومع ذلك فإن المجلس لم يصدر من القوانين ما يستحق الذكر.

لقد استندت "حماس" إلى الشرعية التي اعترفت وحدها بها، بينما قام الرئيس محمود عباس بتفعيل دور المجلس المركزي لمنظمة التحرير كمرجعية أعلى من السلطة، وكبديل في ظل غياب المجلس التشريعي، فأصبح لدينا حكومتان: واحدة في الضفة الغربية وأخرى في غزة، ومرجعيتان للتشريع. أما في مجال السلطة التنفيذية، فإن الشرطة التي أنشأتها "حماس"، اعتمدت أساساً على كل من القوة التنفيذية، وكتائب القسام، وعلى عناصر "حماس" في الأجهزة الأمنية والشرطية السابقة على الانقلاب، بالإضافة إلى عدد محدود جداً ممن جرى استمالتهم من ضباط وأفراد كانوا يعملون في الأجهزة السابقة.

لقد اكتمل الانقسام وتم بناء هياكل سلطتين: (1) شكلت حكومة إسماعيل هنية المقالة في 2007/9/24 ما يسمى مجلس العدل الأعلى بصورة اعتبرتها منظمات حقوق الإنسان في قطاع غزة، غير قانونية، الأمر الذي تطور إلى الاستيلاء على مجمع المحاكم النظامية، وإقتحام مكتب رئيس مجلس القضاء الأعلى ورئيس المحكمة العليا في كانون الأول/ديسمبر؛ (2) كانت الحكومة المقالة أوقفت في 2007/8/14، النائب العام عن العمل، وبعد يومين اقتحمت القوة التنفيذية مقر النيابة العامة في غزة، وجرى احتجاز النائب العام وكلاء النيابة، وعينت بدلاء منهم فضلاً عن تعيين عدد من القضاة في وقت لاحق. وخلال هذه الفترة، قامت حكومة تسيير الأعمال برئاسة الدكتور فياض، بقطع الرواتب عن الموظفين والعاملين الذين عينتهم "حماس" بعد وصولها إلى السلطة. وفي المقابل، قامت الحكومة المقالة بالاستيلاء على الوزارات والمؤسسات الحكومية، ومصادرة العديد من مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية المحسوبة على حركة "فتح"، ومضايقة من لا يؤيد الوضع الذي نشأ في قطاع غزة.

أداء الحكومة المقالة

في ضوء تقدم مؤشرات الانقسام إلى حدود سلطتين بكامل قوامهما نظرياً وعملياً، واحدة في الضفة وأخرى في غزة، وفي إطار الأفعال وردات الفعل عليها، اتبعت الحكومة المقالة نهج الإقصاء الوظيفي، وأقيمت مؤسساتها على أساس حمساوي شبه كامل، وعلى توظيف أعداد جديدة وإجراء جملة من الترقيات خارج إطار المنافسة ومعايير الكفاءة والشفافية.

لقد استولت "حماس" على المؤسسات كلها، وملأت الفراغات الوظيفية في ظل عجز هذه المؤسسات عن تقديم الحد الأدنى من الخدمة، حتى إن وزارتي التربية والتعليم، والصحة، على الرغم من تداخلهما إلى حد كبير، تعرضتا لعمليات تغيير في المسؤوليات، وإقصاء وظيفي استهدف تمكين الحركة من السيطرة عليهما وإدارتهما. تستطيع "حماس" أن تسجل لنفسها إنجازاً في حقل الأمن الداخلي، إذ اختفت مظاهر الفوضى والفلتان الأمني، كما اختفى حملة السلاح من الشوارع باستثناء "المرابطون" وسلاح الشرطة والأجهزة التي أنشأتها الحركة، ففي ظل هاجس الخوف، وبعد سحب أسلحة السلطة السابقة وحركة "فتح"، ما عاد أحد يجروء على حمل السلاح، كما أن الاشتباكات العائلية تراجعت وخفت حدتها. لقد تصرف "حماس" على أساس قانونها الخاص، وبما يخدم سيطرتها وحدها على قطاع غزة. غير أن ثمة ما يمكن ملاحظته من آثار الانقسام داخل القطاع، إذ إن كثيراً من الناس يمتنعون من مراجعة مؤسسات الحركة، أو التعاطي معها، من موقع عدم الاعتراف بها، أو من موقع رفض ما قامت به، بل إن الأمر يصل إلى حد الامتناع من مراجعة المحاكم، أو اللجوء إلى الشرطة، أو دفع الضرائب وبعض الالتزامات، وهو ما جعل مؤسسات الحكومة المقالة، تبدو كأنها تخدم جسم الحركة وجمهورها ومؤيديها فقط. وهذا يعني أن السلطة التي أقيمت في قطاع غزة، أكان ذلك على خلفية الانقلاب، أم على الخلاف السياسي العميق، أم على خلفية سياسة الإقصاء وممارسة القمع بصورة واسعة، أم من منطق الخوف، لم تتمكن من أن تصبح سلطة المجتمع الغزي، بقدر ما أنها سلطة "حماس" المفروضة على الناس بالقوة، وبحكم الأمر الواقع.

لقد تصرفت الحركة بعد الانقلاب بمفردها، ولم تتوجه إلى الفصائل الأخرى لاستشارتها أو إشراكها في إدارة الحكم، بل تعاملت معها بشيء من الفوقية وبمنطق الاستضعاف والتهميش، حتى إن رئيس الحكومة المقالة إسماعيل هنية شدد في خطاب علني قبل يومين من ذكرى الانقلاب، على أن الحوار يجب أن يكون ثنائياً مع حركة "فتح"، متجاهلاً دور الفصائل الأخرى ومكانتها. وفي الواقع كررت "حماس" بعض مظاهر السلطة التي انقلبت عليها، من السيارات والمواكب والمرافقين، وكثير من الامتيازات.

الأوضاع الاقتصادية

بعد الانقلاب مباشرة، قامت إسرائيل بتشديد حصارها على قطاع غزة، بحجة محاربة "الإرهاب"، ومعاقبة حركة "حماس"، غير أن الحصار اتخذ شكل العقاب الجماعي لمليون ونصف مليون شخص هم سكان القطاع الذين لحقت بهم أضرار بليغة حتى أخذ المواطنون يشعرون بأن الحركة لم تتأثر بالحصار أكثر مما تأثر به الناس العاديون. لقد أوقفت إسرائيل حركة التجارة، وألغت العمل بالرمز الجمركي الموحد، فتراجعت الحركة على المعابر سواء للآليات أو الأفراد، وحددت قائمة بالمواد الأساسية المسموح بدخولها قطاع غزة، فمن أصل نحو أربعة آلاف سلعة، لم يسمح إلا بدخول ثمانية أصناف ليس من ضمنها أي مادة خام تدخل في الصناعة.

وبعد بضعة أشهر أصدر البنك الدولي تقريراً عن الأوضاع الاقتصادية والإنسانية في القطاع أشار فيه إلى توقف 96% من النشاط الاقتصادي، فقد أغلقت أغلبية المنشآت الصناعية، وجرى تسريح عشرات آلاف العمال والموظفين العاملين في القطاع الخاص، وتجاوزت نسبة البطالة 30% والفقر 80%.

كان قطاع الإنشاءات أكثر القطاعات المتضررة من الحصار، إذ أدى وقف تجارة الأسمنت والحديد، والمواد كلها ذات العلاقة بالبناء، إلى توقف تام لحركة البناء، ولكل المهن المرتبطة بها، كالنجارة، والحدادة، والدهان، والقصارة، وتمديدات الكهرباء، والصرف الصحي، والألمنيوم، والزجاج. وعملياً، يصعب العثور على قطاع اقتصادي لم يتعرض لتدمير كلي أو جزئي، وما بقي اقتصر على توفير السلع الأساسية المتعلقة بالغذاء، والتي افتقدت هي الأخرى بعض الأنواع ذات العلاقة بصحة الطفل.

لقد أدى الحصار إلى هروب رأس المال، ونقل كثير من النشاط الاقتصادي إلى دول الجوار، وإلى بعض الدول الإفريقية، حتى صار من غير الممكن الحديث عن وضع اقتصادي منظم ولو بالحد الأدنى. وعاش الناس على الرواتب التي ظلت السلطة ملتزمة صرفها للموظفين الذين يرفضون التعامل مع "حماس"، وعلى الرواتب التي يحصل عليها الموظفون في وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وعلى تلك التي تصرفها حركة "حماس" لموظفيها ولأجهزتها الأمنية والعسكرية.

وباستثناء الحد الأدنى من حركة التجارة التي تسمح بها إسرائيل، وكذلك التجارة الداخلية، فإن كثيراً من الأسر، فقدت دخلها إلا من بعض المساعدات الإنسانية التي تشرف على توزيعها مؤسسات دولية مباشرة، أو من خلال مؤسسات مدنية فلسطينية. ولاحقاً بادرت إسرائيل إلى تقنين توريد المحروقات، وهو ما أدى إلى أزمة خانقة، وإلى

ترجع حركة الآليات، فاعتمد كثير منها على زيت الطبخ (السيرج)، وعلى تقنين الكهرباء، كما فقد كثير من السائقين فرصة العمل. علاوة على ذلك، عمدت أجهزة الحكومة المقالة إلى توزيع المحروقات، بعد أن تقطعت كميات لآلياتها ومؤسساتها وأفرادها بلا قيد أو تقنين.

ونشطت حركة تداول المحروقات في السوق السوداء، فارتفعت أسعارها بشكل جنوني، إذ وصل ثمن ليتر السولار (المازوت) إلى نحو سبعة دولارات (السعر الرسمي أقل من دولارين)، وليتر البنزين إلى نحو اثني عشر دولاراً (السعر الرسمي أقل من دولارين)، وارتفع سعر زيت الطبخ، وازداد الطلب عليه بصورة ملحوظة، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع تكلفة النقل للأفراد والبضائع. كما تأثر قطاع الزراعة، وارتفعت أسعار الفواكه والخضروات. وتسبب ذلك عملياً، باتساع اقتصاد الأنفاق والتهرب عبر الحدود الفلسطينية المصرية، فارتفعت الأسعار، وفقد كثير من المواد والسلع من السوق، وذلك كله من دون رقابة أو محاسبة.

أدى اقتصاد الأنفاق الذي تسيطر عليه حركة "حماس" إلى تحقيق إيرادات عالية. وبالإضافة إلى استيفاء الحركة بعض الضرائب وما يصل إليها من مصادرها الخاصة فإنها لم تعانِ نقص الأموال. أما القطاع الصحي فتأثر كثيراً، إذ تراجعت إلى حدود كبيرة حركة تحويل المرضى إلى العلاج في الخارج، وتوقف كثير من الأجهزة عن العمل بسبب الأعطال وفقدان قطع الغيار، واختفى عدد كبير من الأدوية الضرورية، وفقد القطاع الصحي ثقة المواطن. وإذا كانت الحكومة المقالة لا تملك ما تفعل إزاء ما نجم عن الحصار من تأثيرات تركت بصماتها واضحة على مختلف مناحي الحياة في قطاع غزة، فإنها أيضاً لم تتدخل فعلياً لضبط ظاهرة الغلاء وانفلات الأسعار، وجشع التجار، أو لضبط الاتجار ببعض المواد الأساسية عبر السوق السوداء.

حقوق الإنسان والحريات العامة

والصحافية

تحت سيطرة القوة، وغياب القانون، واتساع آثار الانقسام، واستمرار الصراع من أجل استكمال عملية السيطرة، وفي ظل حصار مشدد، وعدوان إسرائيلي مستمر، وتصاعد الأفعال وردات الفعل عليها بين الحكومة المقالة في غزة، وحكومة تسيير الأعمال في الضفة، تراجعت باطراد الحريات العامة، وتقلصت الهوامش المتاحة للحريات الفردية. فخلال سنة 2007، قُتل على خلفية الصراع الداخلي 512 شخصاً منهم 46 طفلاً، وجرح 2688 شخصاً منهم 279 طفلاً، كما جرى اختطاف 371 شخصاً منهم اثنان أجنبيان. وبحسب مركز الميزان لحقوق الإنسان ومقره في غزة، قُتل في أثناء أيام الانقلاب 203 أشخاص وجرح 1080 شخصاً، أما بعده حتى أوائل حزيران/يونيو 2008، فقتل 180 شخصاً، وجرح 582 شخصاً. وخلال العام الأول للانقلاب، وقع 40 اعتداء على مؤسسات أهلية، و49 على مؤسسات حكومية، و27 على مؤسسات خاصة، واعتداءان على مؤسسات دولية.

وفي خلال الفترة ذاتها تم تفريق تجمعات سلمية، كما منعت، تسع مرات، اجتماعات في قاعات مغلقة كان الأعنف منها يتعرض بالقوة وإطلاق النار على التجمع الشعبي الكبير الذي وقع في ساحة الكتبية وسط مدينة غزة في 2007/11/12، بمناسبة الذكرى الثالثة لرحيل الرئيس ياسر عرفات، إذ سقط ستة قتلى ونحو مئة وخمسين جريحاً، بحسب مؤسسة الضمير. ولم ينبج من تصاعد العنف في المجتمع بعض المؤسسات المدنية والتعليمية المسيحية، التي تعرضت لمحاولات تفجير انطلاقاً من دوافع عصبوية.

ومنذ البداية، استهدفت حركة "حماس" بلا توقف المنتسبين إلى الأجهزة الأمنية، وكذلك قادة حركة "فتح" وأعضاءها، وقامت، استناداً إلى القوائم، بسحب الأسلحة الفردية وغيرها، حتى الشخصية منها، علاوة على السيارات والأجهزة والممتلكات، وتعرض آلاف من هؤلاء للاعتقال والتحقيق والملاحقة. ويدور الحديث عن أضرار مباشرة لحقت بعدد كبير من المؤسسات الفتاوية أو المحسوبة على حركة "فتح"، وبأعداد كبيرة من الأفراد، الأمر الذي أدى إلى تعميق الانقسام، وبت الكراهية والأحقاد وروح الانتقام، حتى داخل أفراد الأسرة الصغيرة. وخلال هذه الفترة لعبت المساجد دوراً مهماً في التحريض وتحقيق السيطرة، وعملت "حماس" على الاستيلاء على أغلبية المساجد التي تتبع جماعة الدعوة، أو الجماعات السلفية، أو "فتح"، أو الجماعات الأخرى. لقد تحولت المساجد إلى مراكز تقوم بوظائف متعددة، وتشكل امتداداً لسياسة الانقسام والتحريض والسيطرة. وتعرضت الحريات الإعلامية بدورها لانتهاكات قاسية، إذ تم إغلاق ثلاث محطات إذاعية محسوبة على حركة "فتح"، ومنع تلفزيون فلسطين من العمل والبت من قطاع غزة، كما جرى، في أحيان كثيرة، منع الصحافيين من تغطية الأحداث الداخلية، وصودرت معداتهم وتعرضت للإتلاف. وقد رصد مركز الميزان 59 اعتداء على صحافيين، و16 اعتداء على مؤسسات

صحافية ليست محسوبة كلها على حركة "فتح"، عدا التهديدات التي تلقاها كثير من الصحافيين، وتعرض عدد منهم للاعتقال والتحقيق.

ونتيجة ما جرى يوم إحياء الذكرى الثالثة لرحيل الرئيس عرفات، أبدت "حماس" حذراً شديداً إزاء التجمعات السلمية، والتظاهر، فدأبت على منع مثل هذه المظاهر حتى في مناسبات مثل يوم الأرض، أو يوم النكبة في الخامس عشر من أيار/مايو، كما تعرضت، في حالات كثيرة، بالعنف للمتظاهرين بهدف تفريقهم. وعلى المستوى الإعلامي ساد خطاب التحريض والتكفير وتبرير الانقسام والصراع والعنف، وجرت محاولات للاحتكار، وضبط الحريات الصحافية، بحيث بات كثير من الصحافيين يتجنبون تغطية الأحداث الداخلية قدر ما يستطيعون، أو أخذوا يلتزمون معايير متدنية في العمل على حساب الموضوعية والمهنية كي لا يدفعوا ثمن ذلك. فضلاً عن ذلك، خضعت وسائل الإعلام والإعلاميون عموماً إلى أشكال متنوعة من الرقابة في محاولة للسيطرة عليهم أو منعهم من العمل. وبسبب الخوف، فرض الصحافيون على أنفسهم رقابة ذاتية صارمة، في حين فضل بعضهم الهجرة، أو ترك العمل في هذه المهنة.

ربما يجب لفت النظر إلى ظاهرة الرغبة في الهجرة، وإلى تراجع الإحساس بالانتماء والمواطنة، كأبرز تجليات الوضع في قطاع غزة، وذلك بسبب تضافر جملة من العوامل التي تتصل بالحصار والعدوان والانقسام، مع الأخذ في الاعتبار أن هاتين الظاهرتين تزايدتا بصورة ملحوظة ولموسة جداً بعد الانقلاب والانقسام. وإذا كان من الصعب حصر أعداد المواطنين الذين غادروا القطاع بحثاً عن مهاجر جديدة، فقد رصدت استطلاعات الرأي على مدار العام الماضي تصاعداً في أعداد الراغبين في الهجرة حتى بلغت نحو 40% من الشبان.

لكن الرغبة في الهجرة لم تقتصر على الشبان وحدهم، باعتبارهم القطاع الاجتماعي الأكثر تضرراً من الحصار والبطالة، بل شملت مختلف الفئات العمرية والاجتماعية بما في ذلك أصحاب رؤوس أموال وطنية، وموظفون، وكفاءات علمية، ومناضلون، وعاملون في مؤسسات المجتمع المدني أو الأهلي... وثمة عائلات بكاملها تفضل الهجرة وتبحث عنها. لقد أدى إغلاق المعابر، وخصوصاً معبر رفح الذي يربط غزة بالعالم الخارجي من خلال مصر، إلى الحد من الهجرة، الأمر الذي يعني أن إعادة فتحه سيفتح فرصة لتدفق الآلاف إلى خارج القطاع المنكوب.

شعبية الفصائل

يميل الناس عموماً إلى معارضة السلطة، أي سلطة. وقد لاحظ الجميع ذلك حين جرت الانتخابات التشريعية في 25 كانون الثاني/يناير 2007، إذ تعرضت حركة "فتح" لخسارة كبيرة، لأنها كانت تتحمل المسؤولية السياسية والتنفيذية. وينطبق هذا الأمر عموماً على الأوضاع التي نشأت بعد الانقلاب، فعلى الرغم من قصر الفترة الزمنية منذ الانتخابات، إلا أن ما جرى كان كافياً للحكم على الفصائل كلها، بعد أن صدم الناس بتجربة "حماس" التي رفعت لواء التغيير والإصلاح. فبين الحين والآخر تظهر استطلاعات للرأي تشير في معظم الأحيان إلى تراجع شعبية "حماس"، وزيادة شعبية حركة "فتح". غير أن هذه النتائج متحركة، ولا تحظى بثقة الناس. وإذا كان من الصعب تقديم تقدير دقيق لمدى شعبية كل فصيلة، فإن العديد من المؤشرات الملموسة لمن يعيش في قطاع غزة، يدل على أن المجتمع منقسم أفقياً وعمودياً، وأن ثقة الناس بالفصائل عموماً، تراجعت بصورة ملحوظة. لقد تراجعت شعبية "حماس" في قطاع غزة بسبب التجربة التي تكبدها سكانه، لكنها ظلت تحتفظ بامتداد شعبي كبير، وفي المقابل لم تتقدم شعبية حركة "فتح"، أي أن ما تخسره الأولى لا يذهب لمصلحة الثانية، وإنما يضاف إلى فئة السلبيين الذين لا يثقون بالفصائل.

في الوقت ذاته، وبسبب عجز الفصائل الأخرى وتراجع أدوارها، فإن مكانتها لم تتغير، وظلت تراوح النسب التي حصلت عليها في الانتخابات التشريعية السابقة، وأفضلها مكانة لا تزيد نسبة التأييد الشعبي له على 3.5% وهي الجبهة الشعبية، تليها حركة الجهاد الإسلامي.

وفي الواقع، شكلت الذكرى الثالثة لرحيل الرئيس عرفات الفرصة الأولى بعد الانقلاب لاكتشاف مدى تراجع شعبية "حماس"، إذ خرج مئات الآلاف، بصورة لم يشهدها قطاع غزة من قبل، أو في أي مناسبة أخرى، وكان واضحاً أنهم لا ينتمون كلهم إلى "فتح"، وإنما خرجوا احتجاجاً على سلوك حركة "حماس". بعد تلك الواقعة بأسابيع قليلة احتفلت الحركة في المكان ذاته بذكرى انطلاقها، وحاولت ما استطاعت حشد جمهور كبير لتعديل الصورة، لكن التقويم الموضوعي، سيعطي الأفضلية والوزن لمن خرج في مناسبة رحيل عرفات. وإذا كان من الإنصاف الاعتراف بما تحظى به حركة "فتح" من شعبية كبيرة في قطاع غزة على الرغم من كل ما جرى وأصابها، فإن الإنصاف

يقتضي الاعتراف أيضاً بأن لسان حال كثير من الناس يقول "لقد خرجنا من تحت الدلف إلى تحت المزراب، وشهاب الدين ليس أفضل من أخيه".
إن الأوضاع المزرية في قطاع غزة لا تعني أن الأوضاع وردية في الضفة، أو أن حركة "حماس" تتحمل المسؤولية وحدها، كما أن ذلك لا يعني أن حركة "حماس" لا تمتلك منطقتها الخاص في تفسير الأمور وتبريرها. وهذا موضوع آخر. ■

(*) كاتب فلسطيني مقيم بغزة.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org
يمكن تحميل هذه المقالة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx